TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التوازنات الاستراتيجية في الخليج العربي في عقد التسعينيات

Strategic balances in the Arabian Gulf in the nineties

Rafid Ahmed Mohamed Amin
Tikrit University / College of Political Science

أ.م.د. رافد احمد محمد امين *

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 08 Oct . 2014
- Accepted 11 Nov. 2014
- Available online 31 Dec. 2014

Keywords:
- Strategic balances
- Arabian Gulf
- Gulf War
- conflict
- International studies

©2014 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i1.4

Abstract: After the second Gulf War 1990-1991, the United States found in power politics what could achieve its interests. The difference is clear in the power capabilities between it and other countries, which gives it a copy to deal with the aspirations and policies of those countries with greater flexibility, so that the latter cannot implement policies that intersect with US interests. And if necessary to achieve American interests, it will not hesitate to use force in coercive manner against it.

*Corresponding Author: Rafid Ahmed Mohamed Amin, E-Mail: Email : rafid_anii@tu.edu.iq ,Tel07713925727 , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٨/ تشرين الاول /٢٠١٤
- القبول : ١١/ تشرين الثاني/٢٠١٤
- النشر المباشر: ٣١/كانون الاول /٢٠١٤

الخلاصة : وجدت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ في سياسات القوة ما يمكن ان يحقق مصالحها ، فالفارق واضح في امكانات القوة بينها وبين الدول الاخرى والذي يعطيها نسخة للتعامل مع الطموحات وسياسات تلك الدول بمرونة اكبر ، بحيث لا تستطيع الاخيرة تنفيذ سياسات تتقاطع والمصالح الامريكية ، واذا ما استدعت الضرورة لتحقيق المصالح الامريكية فأنها لن تتردد في استخدام القوة في الاسلوب القسري ضدها .

الكلمات المفتاحية :
- التوازنات الاستراتيجية
- الخليج العربي
- حرب الخليج
- الصراع
- الدراسات الدولية

المقدمة:

تطلعت الولايات المتحدة الي بناء نظام دولي ومن ضمن هذا النظام منطقة الخليج العربي والعراق ليلبي مصالحها ويفرض قيمها على الاخرين ويكون تداخلها بشتى الوسائل مبررا ، وكذلك التحول نحو هكذا نظام سيكون متناغما مع علاقات القوى الراهنة من حيث توزيع الالتزامات والمزايا .

يحث الولايات المتحدة طريقا لبناء سياسة توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، بناءا على سياسات تهدف لتحقيق مصالحها بالدرجة الاولى ، وتسعى من ذلك الي تأكيد استمرار هيمنتها وحماية مصالحها، وتحقيق الاستقرار الذي تراه مناسبا، وتكوين نظام امني يمكن بواسطته مواجهة أي حرب عدوانية ضدها قد تشنها أي دولة (مثل ايران) وذلك بواسطة جمع دول مجلس التعاون تحت مضلتها لكبح أي عدوان محتمل عليها وعن مصالحها بالمنطقة ، وقد تعاملت مع دول الخليج على اساس بناء استراتيجية جماعية للوقوف معها ضد المخاطر المحتملة وتوفير الامن لكل دولة من هذه الدول بواسطة تحركها ضد دولة او الدول التي تتحدى النظام القائم الذي ارادته الولايات المتحدة ، وهذا يعني ان حضور واشنطن هو الامثل لتحقيق الامن الجماعي ورسم توازنات استراتيجية بعد احداث عام ١٩٩٠ وما بعدها .

وسعت الولايات المتحدة الى فرض نموذجا قائم على مبدأ وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العالم وهي تمتلك الوسائل الداعمة لتحقيق هذه الغاية، كما انها تمتلك رؤية وتصور قيمي تتوخى تعميمه.

وسنتناول دراسة التوازنات الاستراتيجية في الخليج العربي في عقد التسعينات وفق المحاور التالية :

المبحث الاول : الاستراتيجية الامريكية في دول الخليج العربي والعراق .

المبحث الثاني : مقاومة الولايات المتحدة الامريكية للأطماع العراقية في الكويت .

ثم الخاتمة والاستنتاجات وقائمة الهوامش.

المبحث الاول

الاستراتيجية الامريكية تجاه دول الخليج العربي والعراق

كانت الاستراتيجية الامنية الامريكية حتى عام ١٩٩٠ م تقوم على مواجهة اخطار الشيوعية، واحتواء الحركات السياسية في الخليج العربي لتضل انظمتها السياسية تدور في الفلك الرأسمالي، بما في ذلك قمع الحركات الثورية ، وحماية الانظمة الوراثية ، والحفاظ على تدفق النفط دون ابطاء ، ومراقبة التسليح الخليجي بدقة والتحكم في فعاليته ونشاطه لأجل ضمان عدم انفلات معادلة التوازن العسكري في الشرق الاوسط والخليج العربي ضد المصلحة الاسرائيلية ، وكذلك مقاومة الاطماع الايرانية في دول الخليج العربي .

لم تختلف كثيراً سياسة الرئيس الامريكي رونالد ريغان الذي اعتلى سُدّة الحكم في مطلع عام ١٩٨١ الاّ انها تميزت بخصوية مع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي, وتميزت العلاقات الامريكية السعودية اثناء ولاية الرئيس ريغان بالقوة والخصوصية لحماية امن واستقرار المملكة بعد فقدان حليف واشنطن القوي (ايران) واوضح ذلك ريغان نفسه في تشرين الاول ١٩٨١ بقوله:" **لن نسمح بان تكون السعودية ايران ثانية، وبالنسبة للسعودية فأن العالم الحر كلهُ وليس امريكا فقط لن تسمح بأي تغيير فيها** "[١].

وفي شباط ١٩٨٥ بداية الفترة الرئاسية الثانية لريغان قام الملك فهد عبد العزيز بزيارة رسمية لواشنطن استهدفت تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٢].

اما العلاقات الامريكية الكويتية اثناء ولاية الرئيس ريغان اتسمت بالتوتر والاضطراب حتى وصفها الامريكيون بانها المعارض الاكبر لسياستهم في الخليج وبانها الداعي الاول لاقامة علاقات بين الدول الاشتراكية ودول الخليج[٣].

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية وبشكل رئيسي قطع البحرية الامريكية في الفترة من حزيران ١٩٨٧ وحتى حزيران ١٩٨٩، لتحقيق اهداف محددة داخل اطار صراع اقليمي اوسع (الحرب العراقية–الايرانية) فقد أحبطت عمليات البحرية الامريكية في الخليج العربي وشمال بحر العرب محاولة ايرانية تصعيدية كان يمكن ان تتيح للإيرانيين قطع الطريق على المساندة الاقتصادية التي يقدمها عرب الخليج للعراق[٤].

ووافقت ادارة الرئيس الامريكي ريغان لبيع اسلحة لحكومة البحرين وبررّت اسباب الموافقة على هذا البيع على لسان مساعد الرئيس الامريكي للشؤون الصحفية فيتز ووتر في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٧ بقوله: **"ان البحرين صديقة لأمريكا منذ نحو اربعين سنة والولايات المتحدة دائماً ما تدعمها ضد التهديدات الايرانية التي تهدد المصالح الامريكية، ويجب علينا ان لا ننسى وجودنا البحري فيها"**[٥].

أوضح الرئيس ريغان في مايس ١٩٨٧ وبعد اجتماع عاجل لمجلس الامن القومي الامريكي قائلا: **(بان المصالح الحيوية للشعب الامريكي في الخليج تتعرض للخطر, ولا تنسوا ابدا الازمة الكبرى التي عانت منها الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ وتأثيرها الضخم على الاقتصاد الامريكي والعالمي، وأخذ يلوّح بإمكانية تكرار هذه الازمة في حال سيطرة الايرانيين والسوفيت على الخليج وعلى نفط دوله من خلال تحكمهم في حرية مرور السفن المحايدة عبر هذه المنطقة، لذلك كله فانه لا يمكننا ان نضع اقتصادنا رهينة لهذا الوضع مرةً ثانية، لذا فأن تواجدنا في الخليج ضرورة ومطلب اساسي لأنهاء الحرب(العراقية-الايرانية))**[٦].

ولكي يتناول الباحث التطورات الامنية في الخليج العربي لابد من القاء نظرة على العلاقات الامريكية-العراقية والتي سيكون لها وقعاً مؤثراً في الاحداث اللاحقة.

بدأت العلاقات الامريكية العراقية تتحسن تدريجياً ويتمثل هذا التحسن في الافعال الامريكية التالية[٧]:-

١- امداد الولايات المتحدة العراق بقدرٍ هائل من المعلومات الاستخبارية عن القدرات العسكرية الايرانية عن طريق الاقمار الصناعية.
٢- استقدام بعض فرق الكوماندوس العراقية للتدريب في الولايات المتحدة.
٣- أرسال مجموعة خبراء من المخابرات المركزية الامريكية الى العراق لتقديم المعلومات والنصائح اللازمة للعراق، كي يحقق النصر على ايران.
٤- منح العراق خمساً واربعون طائرة هليكوبتر من طراز بيل.
٥- منح العراق مجموعة من طائرات النقل العسكرية من طراز (لوكهيدال ١٠٠).
٦- منح العراق مجموعة كبيرة من السيارات العسكرية اللازمة للقتال البري.

ويجب الاشارة الى ان العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق قد أعيدت رسمياً في ٢٦ ك٢/ ١٩٨٤ عقب اجتماع وزير الخارجية العراقية طارق عزيز مع الرئيس الامريكي ريغان في ذات التاريخ[٨].

واستمرت المساعدات الامريكية للعراق اذ تم تقديم اسلحة امريكية متقدمة له كي يحقق نصراً حاسماً على ايران، وكذلك تقديم قروض مالية للعراق من وزارة الزراعة الامريكية بقيمة خمسة مليارات دولار امريكي، فضلاً عن شراء كميات كبيرة جداً من النفط العراقي المعروض في سوق النفط العالمي(٩).

وفُرض حصار امريكي على بيع الاسلحة لأيران دعماً للمجهود العسكري والدعم اللوجستي للقدرات العسكرية العراقية(١٠).

مدّت الولايات المتحدة الامريكية العراق بالحبوب والمواد الغذائية طيلة فترة الحرب العراقية–الايرانية وكذلك مد خطوط انابيب النفط العراقي عبر دول الجوار العراقي, وانشاء خط مباشر بين واشنطن وبغداد لمد العراق بكافة انواع المعلومات تحت اشراف وليم كيسي مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية CIA(١١).

وسهّلت الولايات المتحدة الامريكية عملية شراء المنتجات الزراعية الامريكية من قبل العراق وذلك بتقديم تأمين مبلغ مليار دولار كضمان لعملية الشراء، ودعم واشنطن المتواصل لقرارات مجلس الأمن التي تدين ايران(١٢).

وفي مايس ١٩٨٧ وصلت العلاقة الودية بين الولايات المتحدة والعراق أقصى مدى لها بقبول الولايات المتحدة اعتذار العراق عن الخطأ الفادح الذي ارتكبتهُ تجاه القوات البحرية الامريكية بضربها في ١٧ مايس الفرقاطة الامريكية (ستارك) بصاروخين من طراز (اكزوستيت) أطلقا من طائرة عراقية فرنسية الصنع من طراز ميراج حينما كانت الفرقاطة على بعد سبعين ميلاً الى الشمال من البحرين، ودفع العراق تعويضاً باهضاً لكل جندي من الجنود الذين قتلوا والبالغ عددهم سبعُ وثلاثون جندياً بلغ (٧٣٠) الف دولار للجندي الواحد باجمالي ٢٧ مليون دولار(١٣).

وحافظت العلاقات الامريكية–العراقية (الطرف المحارب) اكثر من غيره من السياسة الامريكية في الخليج العربي، فقد كانت بوضع أفضل الى حد ما مقارنةً بالعلاقة مع ايران، اذ اتسمت بخلافات حادة وعدم ثقة متبادلة، وواصلت الولايات المتحدة جهودها لتحسين العلاقات مع بغداد، وخاصة من خلال توسيع فرص التجارة، غير ان صناع السياسة الامريكيين ظلوا قلقين بشأن طبيعة نظام حكم (صدام حسين)(١٤).

ومن اسباب هذا القلق هو الاحتفاظ بالقدرة العسكرية العراقية على نفس مستوى زمن الحرب العراقية–الايرانية والعراق بلد صغير نسبياً بلغ تعدادهُ اثناء الحرب ما بين ١٧–١٨ مليون نسمة، ومع ذلك احتفظ (الرئيس العراقي) بمليون رجل تحت السلاح وبآلة عسكرية وصلت في حجمها الى ما يعادل ألآلة العسكرية

لعدوين لدودين للعراق هما ايران وسوريا معاً، وقوة بهذا الحجم كان لابد ان تفرض استنزافاً اقتصادياً خطيراً على الاقتصاد العراقي وتتفوق تماماً على القوة العسكرية لدول الخليج المنتجة للنفط والموالية للغرب التي كانت كلها لا تستطيع ان تحشد في ميدان القتال الاّ حوالي (١٦٥) الف رجل(١٥).

غير ان الخليج العربي اصبح في اوائل عام ١٩٩٠ مرةً اخرى النقطة المحورية للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط، وفي أواخر شباط ١٩٩٠ عقد مجلس التعاون العربي الذي يضم العراق والاردن واليمن ومصر اجتماعاً في عمان في توقيت يتوافق مع مرور سنة على تأسيس هذا المجلس، وفي الرابع والعشرين من شباط من نفس العام شنّ الرئيس العراقي صدام حسين هجوماً لاذعاً ومن على شاشة التلفزيون الاردني ضد الولايات المتحدة الامريكية، وناقش في ذلك الخطاب تأثير ذبول قوة الاتحاد السوفيتي على الشرق الاوسط وهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة ومن اجل موازنة القوة الامريكية دعا الرئيس العراقي صدام اشقائه العرب للتضامن لإرغام الولايات المتحدة على سحب قواتها البحرية وسحب الاستثمارات والاموال (العربية) من البنوك والشركات في الولايات المتحدة لإعادة استثمارها في الاتحاد السوفيتي او اوروبا الشرقية(١٦).

وخرج العراق من حربه مع ايران مكبلاً بديون بلغت (٣٠٠) مليار دولار امريكي، كما خرج العراق من هذه الحرب أقوى قوة عسكرية في المنطقة في مقابل انهيار اقتصادي مروّع وتراكم الديون بفوائد بلغت قيمتها ٣٠٪ في العام الواحد(١٧).

وفوجئ العراقيون بهشاشة اقتصادهم ما دفع احد اقتصادييهم الى مكاشفة ذويه في حديث سري قائلاً: "**ان صورة السبعينيات البرّاقة قد تلاشت وحلّ محلها وضع اقتصادي مؤلم وخراب واسع في جميع انحاء البلاد وضياع الامل للأجيال القادمة لان الوضع يزداد سوءاً في ظل الحكومة الحالية**"(١٨).

ان السبب المباشر الذي فجرّ الاحتقان الداخلي في العراق وجدت فيه السلطات العراقية طريقاً للخلاص هو الحالة النفطية التي دارت حول اتفاق دول الاوبك على رفع سعر البرميل الى (٢١) دولار من (١٨) دولار وتحديد سقف معين للإنتاج وهي استراتيجية رحّب بها العراق لانها تساهم في سد العجز في ميزانية التنمية والايفاء ببعض التزاماته المتعلقة بالفوائد، ولكن عدم التزام الكويت بمقررات أوبك قد هبّط سعر البرميل الى خمسة عشر دولاراً فثارت ثائرة العراقيين واوضحت تقاريرهم ان الزيادات النفطية الكويتية المتجاوزة لحصة اوبك تم ضخ غالبيتها من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الجانبين(١٩).

كانت الولايات المتحدة الامريكية تدرك ان نفوذها في منطقة الخليج العربي معرضٌ دائماً للاختبار وهذا يبرز من خلال قدرتها في الحفاظ على الانظمة الوراثية الخليجية الموالية لها التي كانت تتأثر في التوجيهات الثورية كما حدث في مصر والعراق ابان الخمسينات من القرن المنصرم، وتدرك الولايات المتحدة ان وقوع الكويت بيد العراق يعني الاهتزاز بالثقة الامريكية فضلاً عن زيادة قوة العراق العسكرية والسياسية والاقتصادية، فحساسية الوضع بين العراق والكويت مطروحُ على الساحة السياسية ومنذ عدة عقود وانتهى باحتلال العراق للكويت في ٢/ آب ١٩٩٠.

وهكذا سقطت كل الأقنعة وتهاوت الافكار وأضحت القضية برمتها تدور في اطار من الموضوعية والواقعية المحيرة، ولم يعد ثمة مساحة للمزيد من الغوغائية، وبدا ان حزماً وحسماً مطلوبان بإلحاح لتدارك الموقف المعقد وبعيداً عن الثرثرة الكلامية حول ردود الفعل المتباينة على المستوى العربي والاقليمي والدولي، فأن السلوك السياسي الذي رافق الازمة قد اتسم بالجمود في مراحله الاولى[٢٠].

وعملت بغداد بصورة متواصلة الى محاولة تفتيت الاجماع الدولي وفي المقابل تكريس أوضاع الاحتلال والضم من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات الهادفة الى ألغاء الشخصية القانونية لدولة الكويت وطمسها وتغيير طابع الحياة فيها لتكوين واقع سياسي جديد لمصلحة العراق في الكويت[٢١].

وفيما يتعلق بسلوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السياسي والاقتصادي للتعامل مع لازمة فأن بعداً كبيراً منها كان نابعاً من الخبرات التاريخية والاستراتيجية لهذه الدول في التعامل مع العراق وما قد آثاره من مشكلات مشابهة في الماضي، لابل ان الفعل ذاته قد اقدم عليه عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ في تهديده باحتلال الكويت، وقد انهمكت الدبلوماسيتان البريطانية والاميركية وقتئذ في محادثات مطولة هدفت الى التصدي لأطماع قاسم في الكويت، ومن ثم لم يكن الحدث في الثاني من آب ١٩٩٠ مفاجئاً للخبراء السياسيين في الخليج العربي ومن ثم لم يستغرق القرار وقتاً طويلاً فأعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انه لا مساومة حول الانسحاب وعودة الشرعية[٢٢].

كان واضحاً بعد الاحتلال العراقي للكويت تشتت الارادة الكويتية ولا يعرف على وجه الدقة لماذا لم تأخذ الحكومة الكويتية في المنفى زمام المبادرة حتى على صعيد التخطيط الاستراتيجي، واذا لم تكن لديها القدرة تحت تأثير هول الصدمة والمفاجئة فأن الرؤيا الاستراتيجية الواجبة كانت غائبة منذ البداية، فمع ان التجربة التاريخية قد اثبتت غير مرّةٍ ان العراق يتحين الظروف للانقضاض على الكويت ولم تتخذ الكويت التدابير

اللازمة سواءً تلك البعيدة المدى أو المرحلية لردع مثل هذا الفعل ولاسيما بعد ورود انباء وتقارير تفيد بالتعبئة العامة في صفوف الجيش العراقي وتربصه بالحدود الكويتية، كما انه من الواضح ان احداً في دولة الكويت على المستوى الشعبي والرسمي لم يكن يتوقع ان العراق سيتجرأ على مثل هذا (الاثم) العظيم[٢٣].

ان احتلال العراق للكويت وبغض النظر فيما اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد خططت له ودفعت الرئيس العراقي صدام حسين بوعي منه او عدم وعي او انها استفادت من الحدث بعد حدوثه، ولكن في كلا الحالتين فأن المتضرر الاكبر من عملية الغزو والاحتلال هو العراق والكويت.

دأبت سياسة الولايات المتحدة الامريكية في ادارتها للأزمة من خلال انخراطها بكل ثقلها ووظّفت جميع امكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والاعلامية لخدمة غرضٍ محدد هو تبرير الضربات العسكرية الموجعة لطرد العراق من الكويت وتحطيم آلته العسكرية[٢٤].

لم يكن الرئيس العراقي محظوظاً وأفلست افكارهِ وخططه منذ الايام الاولى للغزو، لان كل شيء قد صار عكس ما توقعهُ هو وخبرائه، فلم تؤيده مصر ولم تنشغل عنه الولايات المتحدة الامريكية ولا الغرب بأحداث اوروبا الشرقية، كما لم يسانده حلفائه السوفيت علاوةً على معاناتهم فقدان الهوية فجأةً ومواجهتهم لخطر التمزق، فهم في الوقت ذاته نأوا بانفسهم عن الانزلاق الى مهاترات عبثية لا تستند الى منطق[٢٥].

ان ثلاث من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة قد تعهدت بدفع ما يقرب (٣٧) مليار دولار امريكي كمساهمة في المجهود الحربي الامريكي وحتى نهاية نيسان ١٩٩١ كانت قد دفعت بالفعل حوالي ٢١ مليار دولار امريكي[٢٦].

وصل اجمالي الخسائر التي تكبدتها الكويت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ بنحو (٣٨) مليار دولار وبلغت تعهداتها تجاه المجهود الحربي الامريكي (١٦) مليار دولار والمجهود الحربي البريطاني مليار دولار وكذا الفرنسي[٢٧].

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فأن أمنها الوطني قد وضع في حرج غير مسبوق من جرّاء الميّزات الاستراتيجية المتقدمة التي باتت تتمتع بها القوات الامريكية المتمركزة في المملكة العربية السعودية، وتجلت كذلك التداعيات السلبية في تحول المملكة من دولة ذات فائض مالي الى دولة مدينة وذات عجز متزايد، وان خطورة هذا التحول اثرت على المستوى المعاشي للمواطن السعودي علاوةً على تقليص النشاط الدبلوماسي السعودي على المستويين العربي والدولي[٢٨].

وهنا يظهر واضحاً الانهيار للعمل العربي المشترك سواءً على صيغة الامن القومي العربي او شكل النظام السياسي العربي بمجموعه وكذلك التصدع الكبير الذي اصاب العلاقات العربية–العربية حتى بدا العرب بمجموعهم امة عاجزة حائرة ضعيفة بمعنى ان الاجتياح العراقي للكويت أجهز على البقية الباقية التي كان يمتاز بها العمل العربي المشترك ليظهر لنا ان العرب كانوا في علاقاتهم فيما بينهم يعيشون وهماً كبيراً، وظهرت الهوية العربية بلا صدق، كل ذلك ادى الى سقوط الثقة التي كانت على ضعفها تحكم العلاقات العربية.

ان الاجتياح العراقي للكويت جسَّد ممارسة حكومته حرباً اشبه باستنزاف لقدرات العراق العسكرية، حيث لم تتوقف الضربات الامريكية والبريطانية للأهداف العراقية، ولأجل الابقاء على وصف العراق كدولة منبوذة ومارقة وخاصة بعد فوز بوش الابن الذي اكد اهمية تفعيل نظام العقوبات المفروضة على العراق وأحياء التحالف الاقليمي والدولي الذي شارك في حرب تحرير الكويت، وتقديم المزيد للقوى المعارضة للنظام السياسي العراقي فضلاً عن اعلان الولايات المتحدة الامريكية بفاعلية ووضوح قائم لمنع العراق من امتلاك اسلحة الدمار الشامل التي تهدد جيرانه(٢٩).

انعكست هذه الاحداث بدفع دول الخليج العربي بقوة بعدم الاشتراك في اية مشروعات قومية، وذهبت باتجاه ايجاد السبل لتحقيق امنها واستقرارها، وبدأت الصيحات الشعبية الخليجية تطالب حكومتها بتنظيم العلاقات العربية الخليجية على اعتبارات جديدة قائمة بالأساس على عامل المصلحة وتحقيقها لدول الخليج العربي مبتعدة عن مفاهيم كانت تُطلق حول الانتماء للعروبة، والذي دفعها بقوة الى ربط امن دول الخليج العربي بالأمن العالمي متمثلاً بالقوة العظمى الولايات المتحدة الامريكية.

وقد عبر عن هذه الرؤيا بوضوح الامين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الله بشارة بقوله: "**ان المستقبل العربي سيقوم على صيغة جديدة تقضي على هذه الخرافات والاوهام**"(اوهام التآخي العربي، الامن العربي، الوطن العربي الواحد) ويثبت اننا قوم واقعيون نتعامل على اساس ومصالح ويكون الترابط العربي مبني على البعد المصلحي والحضاري وليس على وجدان النظريات العظيمة(٣٠).

والغريب ان احداث عام ١٩٩٠ وما بعدها لم تصل بمستوى العلاقات الامريكية الخليجية لانشاء اتفاق امني رسمي–على هيئة حلف مثلاً– بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الخليجيين، باستثناء ما تطور بمرور الوقت من علاقة تعاونية شفافة غير رسمية كان يشار اليها غالباً (التحالف في الخليج) وبخاصة في

اعقاب عملية تحرير الكويت (عاصفة الصحراء ١٩٩١) والذي ارتكز اساساً على سلسلة من العلاقات العسكرية الثنائية التي اصبحت بين الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها في المنطقة كل على حدة، والتي مهدت الطريق لبناء قواعد للقوات الامريكية واجراء مناورات مشتركة اضافة الى فرض تطبيق العلاقات بالقوة وتوجيه ضربات عسكرية في منطقة الخليج أبان التسعينات من القرن الماضي(٣١).

وتأكيداً على ذلك ما صرَح به جون كيلي مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط امام لجنة من مجلس النواب الامريكي وقبل يومين من الاجتياح العراقي للكويت قائلاً: " **اننا لانملك اتفاقية دفاعية مع اية دولة في الخليج، لقد تحاشينا تاريخياً اتخاذ اي موقف حول نزاعات حدودية او مباحثات لمنطقة (أوبيك)، لكن بالتأكيد كما فعلت كل الادارات السابقة دعينا لاتفاق بالطرق السلمية للصراعات والخلافات في المنطقة**"(٣٢).

اطلقت الولايات المتحدة الامريكية يدها لاستخدام القوة والتدخل العسكري متى ارادت وبذلك عادت سياسة استخدام القوة والتدخلات العسكرية الى الساحة واعتلاء الولايات المتحدة عرش الأحادية القطبية وانفرادها في التحكم في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستخدامها جميع الوسائل المتاحة لتحقيق اهدافها مصالحها المشروعة منها وغير المشروعة متخذه بذلك اسلوب التدخل العسكري المباشر والعقوبات الاقتصادية(٣٣).

المبحث الثاني

مقاومة الولايات المتحدة الامريكية للأطماع العراقية في الكويت

لا تتجاهل السياسة الامريكية توازن القوى في منطقة الخليج العربي بل هي تنطلق من تحليل توازن القوى في الخليج ، حيث ان كل من العراق وايران ينتهجان سياسات معادية كما هو معلن بصورة اساسية للولايات المتحدة الامريكية وان السياسة الامريكية في السابق لجئت الى تأييد احد هاذين البلدين اللذان شكلا قوة اقليمية مساندة ، مثل ايران ابان الحكم الشاهنشاهي والعراق في فترة الحرب الايرانية – العراقية ، وان الولايات المتحدة الامريكية ارادت من ذلك ان تكون سياستها تلك مدمرة فيما ترتب عليها من اثار ، وبقي هدف الولايات المتحدة قائما في الابقاء على توازن يتوافق مع مصالحها ومصالح اصدقائها في الخليج العربي .

اعتمدت الاستراتيجية الامريكية اثناء خمول الاتحاد السوفيتي وظهور مقدمات انهياره تبحث عن مواجهة مع بعض دول العالم الثالث التي تتهمها بانها أمتلكت اسلحة دمار شامل أو انها تخطط لامتلاكه وتطويره والذي يشكل بدوره خطراً على المصالح الامريكية، ويأتي العراق على رأس القائمة، وان مصلحة المؤسسة العسكرية الصناعية الامريكية تقتضي ضرورة استمرارية الانفاق على التسلح وبمبالغ كبيرة والاستمرار في خلق توازنات وهكذا ظهرت الحاجة الامريكية للبحث عن عدوٍ آخر(٣٤).

كان العراق من وجهة النظر الامريكية هو ذلك العدو المتربص, ففي اجتماع لمجلس الامن القومي الامريكي حضرهُ الرئيس جورج بوش (الاب) وتحدث مستشارهُ للأمن القومي سكو كروفت قائلاً: " **ان العراق بحاجة الى تأديب, لقد تضاعفت قوته العسكرية واصبح كالسرطان يهدد كل اجزاء الجسم**" (٣٥).

وفي تقرير لوزير الخارجية الامريكي هارولد سوندرز وتأكيداً على استهداف القوة العراقية وقبل دخول الكويت عام ١٩٩٠ ، ففي عام ١٩٨٦ عند زيارته المكوكية لدول خليجية عدة اكد الوزير: "**ان لانعمل في المستقبل على ظهور اية قوة عسكرية في المنطقة وان نجعل كل الدول التي تحيط بالخليج دولاً ضعيفة عسكرياً لانها ستتحول في يوم قادم الى مصدر تهديد قوي لأمننا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وضرورة مراقبة كل التطورات في المنطقة ولاسيما تلك الدول القريبة من منطقة الخليج العربي**"(٣٦).

وتأكيداً على التخطيط الامريكي المسبق لتحقيق مصالحها من خلال خلق مشكلات سياسية في المنطقة والبناء عليها اذ دفعت الحكومة الكويتية والحكومة الاماراتية لزيادة انتاجها النفطي واغراق السوق العالمية وخفض اسعار النفط عالمياً والذي بدوره سيؤثر على الاقتصاد العراقي المنهك بعد خروجه من حرب دامية ومستنزفة لاقتصاده دامت ثمان سنوات، وتورطت الكويت في تعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية لزيادة الضغط الاقتصادي على العراق، ومن خلال وثيقة عثرت عليها القوات العراقية اثناء دخولها الكويت يعود تاريخها الى ١٩٨٩/١١/٢٢ صادرة من الادارة العليا للمخابرات الكويتية معنونة الى وزير الداخلية الكويتية تضمنت الاتفاق الامريكي الكويتي للاستفادة من تدهور العراق الاقتصادي والضغط عليه ومستعينين بتصورات المخابرات الامريكية(٣٧).

عقد اجتماع سري في البيت الابيض في ١٧/ آيار ١٩٩٠ ضم كل من الرئيس بوش (الاب) ووزير الدفاع تشيني ومستشار الامن القومي سكوكروفت، اشار فيه الرئيس بوش قائلا: "**الى ان هناك خلافاً بين العراق والكويت على اسعار النفط وحان الوقت للاستفادة من هذا الخلاف**"(٣٨).

ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية لديها تصور تام عن اسباب الاجتياح العراقي للكويت والتي تتمثل في ان الكويت أرضاً عراقية، والكويت والامارات أتبعت كل منهما سياسة نفطية تجاوزت فيها حصتها المقررة في أوبك والتي ادت الى خسارة العراق ما بين ٧-١٠ مليارات دولار سنوياً، وتجاوز الكويت على حقل الرميلة النفطي وأتهمت من قبل العراق بالتجاوز على اثنين واربعين كم عمقاً من الاراضي العراقي وباشرت بضخ النفط منها، وكذلك اعتبرت الكويت المساعدات التي قدمتها للعراق في نزاعه مع ايران ديوناً وطالبتهُ بسدادها علماً ان العراق طالب بإلغائها معتبراً ان حربهُ مع ايران هي للدفاع عن دول الخليج العربية(٣٩).

واعطت الولايات المتحدة الامريكية الضوء الاخضر للرئيس العراقي صدام حسين لاجتياح الكويت وذلك عند لقائه مع السفيرة الامريكية في بغداد "أيبريل غلاسبي" التي اكدت في هذا اللقاء: "**ليس للولايات المتحدة رأي في المنازعات فيما بين العرب مثل خلافكم مع الكويت**"، وقام الكونغرس الاميركي باستدعاء السفيرة واستجوابها فيما بعد بتهمة الموافقة على دخول القوات العراقية للكويت، والغريب في الامر ان السفيرة الامريكية لقت حتفها بعد مرور مدة وجيزة في حادث تحطم طائرة يبدو ان المخابرات الامريكية وراء هذهِ الحادثة(٤٠).

ويبدو ان العراق لم يكن قد أُزيل من مخطط السياسة الامريكية الذي وضع قبل عام ١٩٩٠ وبخاصة في الاشهر الخمسة الاخيرة قبل الاجتياح العراقي للكويت، وقد تكون السفيرة الامريكية "غلاسبي" اندفعت اكثر من اللازم ولكن في حقيقة الامر ان المسؤولين الامريكيين اكدوا بانها لم يكن لديها تعليمات لهذا الاجتماع لأنه عقد بناءً على طلب سريع ولكنها كانت جزءاً من التخطيط الامريكي، بمعنى ان السفيرة الامريكية لم تكن وحدها صاحبة القرار لإعطاء الضوء الاخضر للرئيس \العراقي باجتياح الكويت، وبالتالي كان الساسة الامريكان كلهم يدفعون بالرئيس العراقي صدام حسين للوقوع في فخ عدم التقدير للأهداف الامريكية التي كانت تريد تدمير قواته العسكرية وصناعاته الحربية(٤١).

ان اغلب المسؤولين العراقيين كانوا يشعرون بان هناك مخطط استعماري تقودهُ واشنطن يستهدف ضرب العراق وتدمير قواته المسلحة، وكان يجب لهذهِ الحسابات ان تقودهم الى الحذر ولكن الذي حدث هو العكس تماماً، فالعراق زجّ نفسه في فوهة البركان واجتاح الكويت(٤٢).

وبذلك تجاوز العراق الخط الاحمر بنظر الولايات المتحدة الامريكية والذي دفعها للمجيء بنفسها الى المنطقة لتحسم الموقف وتتعامل مع الازمة وتباشر مصالحها على ارض الواقع(٤٣).

وتناول الباحثان الامريكيان جون روس ونورمان سولدمون في ورقة العمل التي قدمت للندوة الدولية حول التغطية الاعلامية في زمن الحرب والتي عقدت في عمان في أواخر ايلول ١٩٩١ أذ قالا: " **كان الرهان اكبر بكثير بالنسبة لواشنطن في صيف ١٩٩٠، فقد دفع جورش بوش (الاب) بنصف مليون جندي الى ميدان الحرب للدفاع عن تدفق النفط الى الشمال الصناعي، واعلن قيام نظام عالمي جديد كتعبير ملطف عن هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية في ضوء الانهيار السوفيتي**"(٤٤).

اسهمت تصريحات الرئيس العراقي صدام حسين في خطاب له في ٢ نيسان ١٩٩٠ بان اعادت الولايات المتحدة الامريكية النظر بسياستها تجاه العراق حين قال: " **قسماً بالله سوف نجعل النيران تحرق نصف اسرائيل بالكيميائي المزدوج اذا حاولت الولايات المتحدة الامريكية فعل اي شيء ضد العراق**"(٤٥).

اما المملكة العربية السعودية فإنها كانت تسبح في فلك الازمة المهول أذ كان الملك فهد بن عبد العزيز مع العراق في طروحاته حول مشاكل النفط، ولكنه ضد العراق في مسألة التهديد العسكري واللجوء للقوة، وحاولت السعودية وبشتى الطرق وعلى اعلى المستويات حل الازمة بالطرق السلمية غير انها لم تفلح، فالمخابرات العراقية كانت قد حصلت على نص حديث تلفوني مسجل بين الملك فهد وامير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، اشار فيه الملك فهد الى المشاكل التي يثيرها العراق، ويعقب الملك فهد قائلاً: "**انا لا اعرف ما يريد صدام حسين؟ هو بهذا الشكل سائر الى مواجهة مع الاسرائيليين نسي ما نشر من ان اسرائيل عندها (٢٠٠) قنبلة نووية ونسي ايضاً ما حصل لجمال عبد الناصر حين استفز الغرب، ياليتهُ يأخذ الدرس مما يحدث في الاتحاد السوفيتي الذي تحدى امريكيا سنوات وهو الان ينهار، والله أخشى انه يؤدي بنفسهِ الى داهية**"(٤٦).

حاولت المملكة العربية السعودية ان تلعب دوراً دبلوماسياً قبل الاجتياح –كما تناولته وسائل الاعلام في حينها– من خلال جهودها في الاجتماعات العراقية–الكويتية في جدة ولم تثمر تلك الاجتماعات عن شيء،

واصبح من الواضح وفي نهاية تموز ١٩٩٠ عدم امكانية التوصل لتسوية الخلاف بسبب التزمت في الموقف الكويتي وعدم تقديمه اي تنازلات لإنهاء الازمة مما دفع العراق لاجتياح الكويت في صبيحة ٢/ آب ١٩٩٠.

بدأت التهديدات الامريكية للعراق بضرورة سحب قواته من الكويت والاّ فأن الاوضاع ستأخذ مساراً سياسياً وعسكرياً حاداً، وان الولايات المتحدة ستضطر لاستخدام وسائل اخرى غير الوسائل الدبلوماسية، علماً انه لم تكن هنالك مفاوضات امريكية–عراقية حول هذا الموضوع، وفي ١٩/ آب ١٩٩٠ وجّه وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني تحذيرات شديدة اللهجة الى الحكومة العراقية بان العواقب ستكون وخيمة في حال قامت القوات العراقية بمحاولة استفزازية لغزو المملكة العربية السعودية(٤٧).

واعلن الرئيس بوش عن أربعة مبادئ اساسية تحكم الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق في منطقة الخليج العربي وهي(٤٨):–

١– الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
٢– عودة الحكومة الشرعية الكويتية لتحل محل الحكومة التي نصّبها العراق.
٣– التزام الادارة الامريكية الحالية بأمن واستقرار منطقة الخليج.
٤– حماية ارواح وسلامة الامريكيين في الخارج.

بدت الاستراتيجية الامريكية تتوافق مع المطلب السعودي (أخراج العراق من الكويت واعادة الحكومة الشرعية) لأنها تحقق الاغراض المرجوة لكلا الطرفين، وضرورة التزام العراق بقرارات الجامعة العربية لحل الامور العالقة بين الدول العربية بالطرق السلمية(٤٩).

وخلال استقبال وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز لنظيره الامريكي الوزير تشيني الذي اوضح بان تكون القوات الامريكية في السعودية والخليج بحالة استعداد للدفاع عن الجنود الامريكان واراضي المملكة ضد اي هجوم عراقي(٥٠).

وسبق ان لجأت الولايات المتحدة الى استخدام النظام السياسي العراقي بعد الحرب العراقية–الايرانية كرمز لتهديد دول الخليج العربية كي تظل تحت الحماية الامريكية، وهو ما اعرب عنه الامير خالد بن حسين بن سلطان رئيس الأركان السعودي السابق خلال محاضرة له في موسكو(٥١).

واعلن الامير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية لدى واشنطن ان المملكة هي التي تقدمت بطلب لإرسال قوات عربية واجنبية الى اراضيها لمساعدتها في مواجهة القوات العراقية، واعلن بأن القوات الاجنبية هذهِ ستغادر المملكة بناءً على طلب المملكة في حال انتهاء عملها(٥٢).

بعد ان تمركزت القوات العراقية في الكويت، بدأ القلق السعودي من تطلعات العراق في المنطقة، وبذلك سارعت السعودية بقوة ودون تردد بالموافقة على استقدام قوات امريكية وبالتالي فهو تحولٌ مهم في السياسة السعودية وانهُ مسألة بديهية، لان امن المنطقة بكاملها ومنها المملكة العربية السعودية يتعرض الى خطر كبير, ومن هنا بدا التوافق بين الموقف الامريكي والموقف السعودي في هذا الاطار، وبذلك نجحت الولايات المتحدة بتحقيق اشراك السعودية عنوةً في هذه اللعبة الدولية الكبيرة، كما جرّتها لأن تصبح تحت السيطرة الامريكية وتنفذ مآربها حتى في الاحداث اللاحقة(٥٣).

تلقت الولايات المتحدة الامريكية طلباً من المملكة العربية السعودية لتدخل امريكي مباشر للدفاع عن الاراضي السعودية وسارعت واشنطن عن استعدادها لخوض حرب ضد النظام العراقي وكانت الحجّة الامريكية تتمثل فيما يلي(٥٤):-

١- ان العراق ضرب كل المواثيق العربية والدولية بما في ذلك الميثاق القومي الذي طرحه العراق نفسه عام ١٩٨٠ عرض الحائط.

٢- ان العراق ضرب كل المواثيق العربية والدولية التي تنص على عدم استخدام القوة لحل الخلافات الدولية.

٣- عدم امتثال العراق للقرارات الدولية بانسحابه من الكويت وقيامه بضمها للعراق وازالتها من الخارطة السياسية.

٤- الطلب الرسمي الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الى الادارة الامريكية لحمايتها من النظام العراقي لأنه قد يجتاح المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

بدأت السياسة الامريكية تجني ثمارها لان المملكة العربية السعودية تعاملت مع العراق على انه مصدر خطر يهدد أمن منطقة الخليج، وهو ما اشار اليه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل وبعد تحرير الكويت وفي سنة ١٩٩٣ في خطاب له امام المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي قال فيه: " **ان العراق مازال مستمراً في تهديد أمن وسلامة منطقة الخليج العربي ولازال يرفض تنفيذ قرارات مجلس الامن**"(٥٥).

استطاعت الولايات المتحدة وبالمساعدة السعودية تحجيم اي دور مستقبلي للعراق من خلال الضغط السياسي على الدول الغربية لتشديد الحصار على العراق وتطويقه اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

ان مخاوف القادة السعوديين لا تجانب الواقع كثيراً أذ أخذت تحركات الجيش العراقي –اثناء احتلال الكويت– شكلاً ينذر بالخطر، وربما كانت هذه التهديدات والتحركات تستهدف تخويف السعوديين، علماً ان الرئيس العراقي صدام حسين قد اعلن بشكل قاطع انه لايعتزم غزو المملكة العربية السعودية، وسبق ان اوضح الخبراء الامريكان بأن العراق كان يريد من تحركاته العسكرية اثارة الفزع لدى السعوديين، واصبحت مصداقية الرئيس العراقي لدى الامريكان وحلفائهم متدنية، وفي ضوء ذلك استنتج خبراء المخابرات المركزية الامريكية انه من المرجح ان يقوم صدام حسين بغزو المملكة العربية السعودية، وجاءت قناعة وزير الدفاع الامريكي تشيني بقدر كافٍ من القرائن وهو ما يؤكد للكونغرس في كانون الثاني ١٩٩٠ قائلاً:" **انني شخصياً مقتنع باننا لو لم نكن قد رددنا بسرعة كما فعلنا لواصل صدام في الحقيقة عدوانه على المملكة وكانت سرعة الرد الامريكي هي فقط التي حملته على التردد واتاحت لنا فرصة لنشر القوات التي توجد الأن في الميدان**[٥٦].

وظّفت الولايات المتحدة قرارات مجلس الامن لتحقيق استراتيجيتها والتي صدرت بعد الاجتياح العراقي للكويت والتي صبّت في مسألة اخراج العراق من الكويت ومنها قرار مجلس الامن المرقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩/ ك١ ١٩٩٠ واتخذ القرار باثني عشر صوتاً بالموافقة مقابل اثنين عارضاه وهما اليمن وكوبا وامتنعت الصين عن التصويت، وخولت الفقرة الرئيسية من القرار (الدول الاعضاء بالتعاون مع حكومة الكويت لاستخدام جميع الوسائل الضرورية) لتنفيذ القرار رقم ١٦٠ الذي دعا الى انسحاب العراق انسحاباً تاماً من الكويت، وحدد تاريخ الانسحاب بموجب القرار ٦٧٨ (في او قبل) الخامس عشر من ك٢ ١٩٩١، كما دعا القرار الى اعادة السلم والامن الدوليين الى المنطقة، وهذه هي الكلمات الرئيسية التي استندت اليها الدول الغربية فيما بعد لتبرير تجاوز تحرير الكويت الى (غزو العراق) لاحقاً وهكذا بدأ العد العكسي نحو الحرب[٥٧].

كانت ايران تراقب عن كثب الاحداث الجارية بالقرب منها وتعي تماماً ان اقتصادها الذي تعرض للدمار ابان حربها مع العراق في الثمانينات جعلتهم يستشعرون ان الامر يستدعي العديد من التنازلات والتعديلات الدستورية، ومن ثم لم يعد يتعين على الفقيه ان يكون مرجعاً تقليدياً رئيسياً في حين اصبح رئيس الجمهورية

على راس المجلس الاعلى للامن القومي الذي ينسق انشطة الدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية واصبح التخلي تدريجياً عن الثورة ضرورة حتمية لإعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة وذلك من خلال التحول في خطة الرئيس الايراني السابق هاشمي رفسنجاني الخمسية الاولى للتنمية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ التي استهدفت جذب رؤوس الاموال الاجنبية واستيراد التقنية الحديثة وزيادة عائدات النفط والاقتراض من اسواق المال الدولية(٥٨).

ومن المفارقات ان التحول الذي اصاب ايران فجاةً دون اعداد مسبق بفعل الصدمة التي انتابت المنطقة الخليجية في اثر غزو العراق للكويت وهي الازمة التي أعتبرت في حينها مختبراً حقيقياً عن قرب على نمطية اتجاهات السياسة الايرانية الخارجية وابعادها وتحديداً قياس حجم التخوف والترقب الذي استقر في الاذهان الاقليمية(٥٩).

وانسجم الموقف الايراني من اجتياح العراق للكويت مع الموقف الدولي والاقليمي (على الاقل في ظاهره) من خلال حرص الدبلوماسية الايرانية على هضم المعضلة دون الافصاح صراحةً عن انها قد تخلت عن ثوابتها التي ترى فيها دعماً لتوجهاتها العامة، وبالتالي فقد دانت طهران الغزو العراقي وأيدّت الحل العسكري الدولي لاخراج العراق من الكويت، وفي ذات الوقت حرصت على ابراز مخاوفها وقلقها وبدات تركز على ادانة هذا الوجود الاجنبي الكثيف للقوات الدولية (الامريكية، البريطانية، الفرنسية)، وان الامر حسب تصورهم يتجاوز تحرير دولة الكويت ويستهدف اموراً أوسع ومن اهمها ترسيخ الوجود العسكري الامريكي وتثبيتهِ في اقليم الخليج واستهدف الثورة الاسلامية(٦٠).

ولتحييد الموقف الايراني قدّم العراق مبادرة الى ايران في منتصف آب ١٩٩٠ وتشتمل هذهِ المبادرة على النقاط التالية(٦١):-

١- يعيد العراق كل الاراضي الايرانية التي احتلها خلال حربه مع ايران (حوالي الفا كيلو متر مربع).
٢- الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ حول شط العرب والتي كان صدام حسين قد رفضها من جانب واحد والتي كانت سبباً مباشراً لاندلاع الحرب في ايلول ١٩٨٠.
٣- يوافق العراق على عودة الاسرى الايرانيين الى ايران .
٤- يوافق العراق على تحجيم المعارضة الايرانية العاملة انطلاقاً من اراضيه.
٥- يوافق العراق على تزويد ايران بكميات اتفق عليها من النفط.

٦- يوافق العراق عل اقرارهِ بمسؤوليته عن حرب الثماني سنوات ويبدي استعداده لدفع تعويضات لأيران.

ان الاجواء الدافئة في العلاقات الايرانية- الخليجية العربية من خلال سلسلة من الزيارات بين مسؤولين رفيعي المستوى بين ايران والمملكة العربية السعودية توّجت بزيارة الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني في شباط ١٩٩٨ للمملكة العربية السعودية، وقد شكلت هذهِ الزيارة اساساً مهماً لحوار جاد كان مفتقداً لسنوات عديدة، وقبل ذلك فقد برّأ وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز ايران من الاتهام الذي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى الصاقِهِ بها وهو حادث اودى بحياة (١٩) امريكي في ٢٦/ حزيران ١٩٩٦. وهو ما عرف بحادث الخُبَرْ[٦٢].

وهكذا يبدو ان الولايات المتحدة هي الفاعل والمحرك القوي لكل الاحداث في الخليج العربي، وهي القادرة على رسم السياسات وبناء الاستراتيجيات في المنطقة والتي ادت في النهاية الى التواجد الفعلي والسيطرة التامة على مقدرات دول الخليج العربي والتأثير المباشر على دول الاقليم.

الخاتمـــــة

قدمت الدراسة عرضا وتحليلا لبعض التطورات السياسية والاستراتيجية في الخليج العربي منذ الاحتلال العراقي للكويت وحتى اخراج العراق منها وما تخللها من احداث أثرت كثيراً في مجرى تلك التطورات، لدرجة انها وصلت الى محاولة انهاء وجود كيانات سياسية قائمة بذاتها ناسفة لكل قوى الترابط التي كان من المفترض ان تكون قوه داعمة للترابط العربي، فاللغة والثقافة والتاريخ المشترك والجغرافية والدين الاسلامي الواحد، هي سمات يشترك فيها كل العرب، ولكنها لم تولد سوى واقعاً مؤلماً قائما على النزاع حد الاصرار والاستهداف، وظهر واضحاً من خلال ذلك التداعي العربي بان الولايات المتحدة الامريكية تنتهج سياسة ثابته باتجاه تحقيق مصالحها، والشيء الوحيد الذي تغير في هذه السياسة الامريكية هو طريق التطبيق وطبيعة التنفيذ .

وخلُصت الدراسة الى استنتاجات عدة نوردها في المحاور التالية:

اولاً: الاهداف والمصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي:

- احتواء دول الخليج العربي ومعظم الدول العربية.

- تحجيم دور الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وحصر نفوذه خارج منطقة النفوذ الامريكية في الخليج العربي.
- زادت من دعمها للأنظمة السياسية في الخليج العربي والدول العربية الموالية للولايات المتحدة الامريكية للإبقاء على انظمتها السياسية.
- التصدي بقوة لكل الانظمة العربية ذات التوجهات المعادية للولايات المتحدة الامريكية.
- المحافظة على سعر متدني للنفط من جراء الضغط على الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط بزيادة الانتاج والتسويق للأسواق العالمية، ولتعويض النقص الحاصل بسبب حروب الخليج الاولى والثانية.
- ضمان امن اسرائيل الاقليمي من تعميق تداعي وضعف العلاقات العربية–العربية.

ثانياً: تطور الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في دول الخليج العربي:

- الهيمنة المطلقة بلباس الاغراء على الانظمة السياسية المتخلفة في الخليج العربي لا قناعهم بالدفاع عنهم وحمايتهم.
- استنزاف الثروات لدول الخليج من زيادة تكديس الاسلحة والمعدات العسكرية في حين، ان دول الخليج غير قادرة على استعمالها بسبب عجزها العلمي والمهني.
- ربط مصير انظمة الحكم السياسية في دول الخليج العربي بشكل مباشر بالسياسة الامريكية.
- دفع الخلافات العربية–الخليجية الى البروز بأستمرار، لكي تضمن الولايات المتحدة ولاء تلك الدول الخليجية بحجة الدفاع عن أمنها.
- دفع الحكومات في دول الخليج سواء بشكل مباشر او غير مباشر لحكم بلدانهم من خلال مفهوم السلطة بالرغم من وجود دول مؤسسات بشكل نسبي.

ثالثاً: مجلس التعاون لدول الخليج العربي

- ابقاء مجلس التعاون اسم على غير مسمى، حيث لم يظهر لنا ما قدمه هذا المجلس للحفاظ على اي دولة خليجية، وعدم استطاعته ان يكون نظاماً دفاعياً وسياسياً واقتصادياً متكاملاً، بدليل عدم وجود جيش موحد وعدم وجود عمله موحدة اضافة الى المستوى السياسي المتواضع الذي ظهر به هذا المجلس طيلة فترة عقد التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين.
- ابقاء العلاقات الايرانية–الخليجية العربية قلقه، والذي يستدعي باستمرار تقديم تنازلات للولايات المتحدة من اجل الوقوف بوجه ايران التي لا تبعد عن دول الخليج سوى القليل من الاميال البحرية.
- جعلت الولايات المتحدة من دول مجلس التعاون كيانات لاتمتلك مواقف مبدئية واضحة المعالم بسبب غياب الاستراتيجية الامنية وتطويقهم بكم كبير من مصادر التهديد.
- ابقت الولايات المتحدة الامريكية على انظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي وهي لاتعدو ان تكون انظمة سياسية هي امتداد للفكر العشائري والقبلي والعائلي الوراثي.

Conclusion:

The study presented a presentation and analysis of some political and strategic developments in the Arab Gulf since the Iraqi occupation of Kuwait until the expulsion of Iraq from it and the events that took place that greatly affected the course of those developments, to the extent that it reached an attempt to end the existence of self-contained political entities that exploded all the interconnected forces that were supposed to exist. It is a force supporting Arab interdependence, as language, culture, common history, geography, and the one Islamic religion are characteristics that all Arabs share. Achieving its interests, and the only thing that has changed in this US policy is the way of implementation and the nature of implementation.

الهوامش : -

١.عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ط٢، بيروت، دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤ ، ص ٩٩ .

٢.جريدة الرأي العام، الكويت، ١٩٨٥/٢/١٠.

٣.جريدة القبس، الكويت، ١٩٨٤/٦/٢٠.

٤.مايكل أ. بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢، ط١، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥ ، ص ١٥٠ .

5. American Foreign policy: Current documents 1987, (Washington Department of stat, 1988, Document No: 252.

٦.سليمان ماجد الشاهين ، الكويت واعادة تسجيل ناقلات النفط أبان الحرب العراية-الايرانية، مجلة التعاون، العدد ١٨، حزيران ١٩٩٠، الرياض، ص ٢٠ .

٧.رامزي كلارك، النار هذهِ المرّة، جرائم الحرب الامريكية في الخليج، عمان، الشركة الاردنية للصحافة والنشر، ١٩٩٣، ترجمة مازن حماد، ط١، ص ٢٦ .

8. American Foreign policy: Current documents 1984, (washington Department of stat, 1986, Document No: 228, p. 525.

٩.رامزي كلارك، مصدر سابق، ص٢٦.

١٠. جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ترجمة محمد دبور وآخرون، مراجعة علي رمان، ج١، ص١٥١.

١١. علي منير، حرب الخليج، اسرار ووثائق المؤامرة، القاهرة، د.ت، ص٣٠.

١٢. عبد الرحمن النعيمي، مصدر سابق، ص٨٨.

١٣. جورج شولتز، مصدر سابق، ص١١، ص٤١٢.

١٤. مايكل، أ. بالمر، مصدر سابق، ص١٥٣.

١٥. مايكل. أ. بالمر، مصدر سابق، ص١٥٣.

١٦. مايكل. أ. بالمر، مصدر سابق، ص١٥٣-١٥٤.

١٧. صحيفة الخليج ، ٤ تشرين اول ، ١٩٩٧ ، غسان العطية ، العراق – الرجل المريض – أرهاصات السقوط .

١٨. بيار سالنجر وأريل لوران ، المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للازمة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١، ص١٧.

19. Joel Beinin, origins of the Gulf war (west field, new Jersey: open magazine, 1991). p8 .

٢٠. بيار سالنجر وأريك لوران، مصدر سابق، ص٢٠.

21. Zalmay Khalilzad, "The united states and The percian Gulf: Preventing Regional Heqemony, "survival, (vol, 37, no.2, summer 95. p. 40).

٢٢. هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣ ك٢ ١٩٩١، ص٦٠-٦٩.

٢٣. عبد الجليل المرهون، العلاقات الخليجية العراقية، بنية الوزن الجيولوتيكي، القسم الثاني، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٤٩، شباط ١٩٩٦، ص٢٥.

٢٤. جون كيلي، حرب امريكيا الطويلة في الشرق الاوسط (الحصاد)، ترجمة عاشور الشاس، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٤، ١٩٩٢، ص٨٧.

25. Andrei Kozyrev, " Russia; chane for survival; " foreign Affairs; (vol. 71, no. 2, spring 1992), p33.

٢٦. ستيفن داجد وغاري جي باجليانو، حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، ابو ظبي، مركز الامارات للداسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٤، ١٩٩٧، ص١٧.

27. Benoit paesot, " Les consequen ces financiers de la gaerre du colfe sur pays Arabes du Moyen orient, " dans: less nouvelles questions d'orient (cahiers de1' orient. 1991), p49.

٢٨. عبد الجليل مرهون، العلاقات الخليجية العراقية، ص٣٦٥.

٢٩. حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل العراق وانعكاساته على امن الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٠٠، السنة الحادية عشر، ٢٠٠١، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦.

٣٠. صحيفة الشرق الاوسط، ٦ شباط، ١٩٩١.

٣١. الجنرال انطوني زيني (متقاعد)، تأثير السياسة الامريكية في امن الخليج وجهة نظر عسكرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٥، ص١٥٤.

٣٢. كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، منشورات دار الافاق الجديدة، المغرب،ط٢، ١٩٩١، ص١١.

٣٣. ينظر: ضاري رشيد الياسين، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٢١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٥-٣١.

٣٤. ينظر: محمد الاطرش، أزمة الخليج، جذورها والسيادة الامريكية تجاهها بيروت، ١٩٩٥، ص٢٧.

٣٥. وائل محمد اسماعيل العبيدي، النظام السياسي الامريكي، دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٦٨.

٣٦. مصطفى ابراهيم الشمري، التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي وأثره على الامن القومي العربي، ١٩٧٩-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٤.

٣٧. ينظر: محمد حسنين هيكل، اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ج٢، ط١، ١٩٩٢، ص٣١٨.

٣٨. وائل العبيدي، مصدر سابق، ص١٦٧.
٣٩. محمد الاطرش، مصدر سابق، ص٢١؛ احمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب، ١٩٩١، ص٩٣.
٤٠. صحيفة الشعب الاردنية، عمان، ١٩٩١/٧/١٤.
٤١. كابي طبراني، مصدر سابق، ص١٠-١١.
٤٢. محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص٣٤١.
٤٣. مصطفى الدباغ، الخداع في حرب الخليج، مركز الحرمين للاعلام الاسلامي، ١٩٩٣، ص١٨.
٤٤. صحيفة الشعب الاردنية، ١٩٩١/١٠/٢.
٤٥. كابري طبراني، مصدر سابق، ص١٠.
٤٦. محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص٣١٢.
٤٧. صحيفة الاهرام، ١٩٩٠/٨/٢٠.
٤٨. صحيفة الشرق الاوسط، ١٩٩٠/٨/٩.
٤٩. صحيفة الأهرام، ١٩٩٠/٨/١٨.
٥٠. صحيفة الأهرام، ١٩٩٠/٨/١٨.
٥١. سعد البزاز، حرب تلد اخرى، الاردن، الاهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٢، ص٣٤٩.
٥٢. صحيفة الأهرام، ١٩٩٠/٨/١٥.
٥٣. رافد احمد امين العاني، الدور السعودي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العالمي الاول لكلية الآداب، ١٦-١٧ نيسان، ٢٠٠٧، ص٤٢٢.
٥٤. عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ط٢، بيروت، دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤، ص١١٠.
٥٥. عبد المنعم المشاط، امن الخليج دراسة الادراكات والسياسات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤, ص٤٦.
٥٦. مايكل. أ. بالمر، مصدر سابق، ص١٦٧.
٥٧. بيار سالنجر، اريل لوران، مصدر سابق، ص١٣٥.
٥٨. فتحي محمد العفيفي، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٦-٢٧.
59. Abbas Maleki, " Challenges to Iranian Foreign policy " The Iranian Journal of international Affairs (Summer 1933), 313 .
60. Paul Aarts, and michacel Reancer, oil and The Gulf war; middle East Report (july/ August, 1992), p10.

٦١. رولان جاكـــار، الاوراق الســـرية لحـــرب الخلـــيج، ترجمـــة محمـــد مخلـــوف، شـــركة الارض المحدودة، ١٩٩١، ص١٨

٦٢. مجموعـــة مـــن البـــاحثين، تقـــارب ايرانـــي ســـعودي يغيـــر اجـــواء الخلـــيج السياســـة ولـــيس اوضـــاع الاســـتراتيجية، التقريـــر الاســـتراتيجي العربـــي، القـــاهرة، مركـــز الاهـــرام للدراســـات السياســـية والاستراتيجية، ١٩٩٨، ص٢١٥.